

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:
مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا
سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ
رَوَاهُ مُسْلِمٌ



البناء العلمي

المرحلة الثانية

الفصل الدراسي الأول

السياسة الشرعية

د. صالح بن حميد

الدرس الثامن

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

{فصل لَا غِنَى لَوْلِي الْأَمْرِ عَنِ الْمَشَاوَرَةِ: فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَهَا نَبِيِّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ [آل عمران: 159]. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- أَنَّهُ قَالَ: "لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ أَكْثَرَ مَشُورَةً لِأَصْحَابِهِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ".¹

وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَهَا نَبِيِّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِتَأْلِيفِ قُلُوبِ أَصْحَابِهِ، وَلِيَقْتَدِيَ بِهِ مَنْ بَعْدَهُ، وَلِيَسْتَخْرِجَ مِنْهُمْ الرَّأْيَ فِيمَا لَمْ يَنْزِلْ فِيهِ وَحْيٌ: مِنْ أَمْرِ الْحُرُوبِ، وَالْأُمُورِ الْحَرْبِيَّةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَغَيْرُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوَّلَى بِالْمَشَاوَرَةِ.

وَقَدْ أَثْنَى اللَّهُ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- عَلَى الْمُؤْمِنِينَ بِذَلِكَ فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ [الشورى: 38].

وَإِذَا اسْتَشَارَهُمْ، فَإِنَّ يَتَنَ لَّهُ بَعْضُهُمْ مَا يَجِبُ اتِّبَاعُهُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ أَوْ إِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ، فَعَلَيْهِ اتِّبَاعُ ذَلِكَ، وَلَا طَاعَةَ لِأَحَدٍ فِي خِلَافِ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ عَظِيمًا فِي الدِّينِ أَوِ الدُّنْيَا. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: 59].

وَإِنْ كَانَ أَمْرًا قَدْ تَنَازَعَ فِيهِ الْمُسْلِمُونَ، فَيَتَبَغَى أَنْ يَسْتَخْرِجَ مِنْ كُلِّ مِنْهُمْ رَأْيَهُ وَوَجْهَ رَأْيِهِ، فَأَيُّ الْأَرْأَاءِ كَانَ أَشْبَهَ بِكِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ عَمَلًا بِهِ. كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: 59].

• قال -رحمه الله-: (فصل الشورى، أو لَا غِنَى لَوْلِي الْأَمْرِ عَنِ الْمَشَاوَرَةِ)، الشورى منزلتها في الإسلام عجيبة، وأنا أحسب أن من أكثر ما قصر فيه المسلمون عامة هو فقه الشورى، وثقافة الشورى.

¹ صحيح ابن حبان (11: 217).

- وفي تاريخ المسلمين لا يكاد يُعتني بالشورى، سواءً على المستوى السياسي أو الاجتماعي، أو التربوي، على الرغم من أن الإشارة إليها جاءت في آية الشورى في قوله -عز وجل: ﴿وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى لِلَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ * وَالَّذِينَ يَحْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ * وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [الشورى: 36-38]، هذه آية مكيّة، وجاءت فيها الإشارة إلى أن من أخصّ خصائص المؤمنين أن أمرهم شورى بينهم، والعجيب أنها جاءت بين إقام الصلاة والإنفاق، وقد يكون منهم الزكاة ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾، أمرهم: يعني شأنهم، يعني في كل ما يحتاج فيه إلى الشورى. وكان ينبغي أن تكون الشورى هي الثقافة السائدة في كل المسلمين، وينبغي أن يفقه المجتمع بدءاً من الأسرة بأمر الشورى والمشاورة، وقد قال الله -عز وجل- ذلك في موطنين من كتابه:
- ❖ **الموطن الأول:** في قوله -عز وجل- في فطام الطفل: ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾ [البقرة: 233]، ممّا يدلُّ على أن شأن البيت، وشأن الأولاد والبنات وأحوالهم ينبغي أن يتمّ بالشورى وبالمشاورة بين الأب والأم.
- ❖ **الموطن الثاني:** في قوله -عز وجل- أيضاً في الخلاف الأسري: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَاتُّوهُنَّ أُجُورَهُنَّ وَأُتِمِّرُوا بَيْنَكُمْ بِمَعْرُوفٍ وَإِنْ تَعَاسَرْتُمْ فَسْتَزْعُ لَهَا أُخْرَىٰ * لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ [الطلاق: 6، 7] قال: ﴿وَأُتِمِّرُوا بَيْنَكُمْ بِمَعْرُوفٍ﴾، أتمروا: يعني تشاوروا، الائتمار هو بحث الأمور بحثاً مشتركاً، وهذا لا يكاد يفقهه المسلمون، ولهذا أنا أحسب لو أنه سادت ثقافة الشورى بين المسلمين وأعني بذلك في بيوتهم وفي مدارسهم، وفي أسواقهم، وفي كل ما يكون فيه الشأن مجتمعاً، سواء كان في الشركات، أو في الأمور التجارية، أو الأمور التربوية، أو الأمور الاجتماعية، أو الأمور الأسرية، أو في الأمور التعليمية؛ كل هذا ينبغي أن يكون فيه الشورى، ولهذا قال -سبحانه- في المؤمنين: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾.
- ولهذا وإن كان الشيخ يتحدث إلى ولي الأمر، أو الإمام الأعظم ونوابه، وكلهم محتاجون إلى الشورى، ثم أورد آية آل عمران في حق نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وهي قوله: ﴿فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: 159]، ولا سيما إذا علمتم أن السياق كان في غزوة أحد، وحينما حصل من بعض المسلمين ما حصل من مخالفة لأمر النبي صلى الله عليه وسلم، ومع أنهم أخطأوا، إلا أن الله قال لنبيه صلى الله عليه وسلم: ﴿فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾.
- لا نطيل عند قوله: ﴿فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾، ولكنهما فعلا عجبان، العفو والاستغفار! فالعفو يتعلق في ما بينه وبينهم، فيسامحهم ويعفو عنهم، وأيضاً يعفو بكل أنواع العفو، حيث إن كلمات: "فاعف عنهم

- واصفح واغفر" بمعنى سواء، وهو: ما يزول من القلب، أو ما يزول في الظاهر، أو ما يزول أيضًا في ستر ما حدث وما حصل، ثم استغفر لهم ولاسيما أنَّ استغفار النَّبي صلى الله عليه وسلم له مقامه كما هو معلوم.
- ثم قال: ﴿وَشَاوِرْهُمْ﴾، وهذا على الرَّغم من أنَّه قد حصل منهم قصور. وهذا يدلُّ على أنَّ المشاورة لا تعني الكمال لا للمستشير ولا للمستشار، وإنَّما الكمال في الشُّورى نفسها، أن تسود الشُّورى كما قلنا: في بيوتنا، أو في الشَّأن العام، أو في الشَّأن الخاصِّ، إلى آخره.
 - ولذلك قال: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ﴾، ولاشكَّ أنَّ شورى النَّبي صلى الله عليه وسلم تختلف عن شورى غيره؛ لأنَّ النبي صلى الله عليه وسلم يتنزَّل عليه الوحي، وهو معصوم -عليه الصَّلَاة والسلام- ومع هذا وجَّهه الله -عز وجل- لأنَّ يُشاور أصحابه، وكما قال الشيخ: (قال أبو هريرة في الخبر: "لم يكن أحد أكثر مشاورة لأصحابه مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ" ^٢) وهذا عجيب! يعني وهو المعصوم وهو المبلِّغ عن الله -عز وجل- ويتنزَّل عليه الوحي، ومع هذا يُكثر المشاورة، فما بالك بالمسلمين كيف قصَّروا في هذا الجانب؟! ثم ذكر الشيخ طبعًا وجه مُشاورَةِ النَّبي صلى الله عليه وسلم، وأمرُ الله لنبيِّه صلى الله عليه وسلم، في الشُّورى، فقال: (وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَهَا نَبِيَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِتَأْلِيفِ قُلُوبِ أَصْحَابِهِ) ولاشكَّ أنَّ هذا طبعًا ظاهر في قوله: ﴿فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ حينما قال: ﴿فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ يبدو أنَّه صدر منهم نوع من التَّقصير، فحينما يشاورهم بعد أن ظهر تقصير منهم، لاشكَّ أنَّ فيه تأليف ظاهر.
 - (وَلْيَقْتَدِيَ بِهِ مَنْ بَعْدَهُ) وهذا هو الصَّحيح، وهذا هو الأصل، لأنَّه إذا كان الرَّسول صلى الله عليه وسلم وهو المعصوم يستشير، فما بالك بمن دونه الذين هم عرضة للخطأ وغير معصومين؟! قال: (وليستخرج مِنْهُمْ الرَّأْيَ فِيمَا لَمْ يَنْزَلْ فِيهِ وَحْيٌ) وهذا هو غاية الشُّورى، في غير حق النَّبي صلى الله عليه وسلم، ليتلمس الأمر الأصوب، والأمر الأخرى بالقبول، والأخرى بالصَّحَّة، والأخرى بالفضل والفائدة لأهل الإسلام.
 - (وليستخرج مِنْهُمْ الرَّأْيَ فِيمَا لَمْ يَنْزَلْ فِيهِ وَحْيٌ: مِنْ أَمْرِ الْحُرُوبِ، وَالْأُمُورِ الْحَرْبِيَّةِ)، وفي نسخة: (ومن الأمور الجزئية) وفي نسخة: (ومن الأمور التجريبية)، وهذا كله وارد، وأيضًا ذكر الآية في سورة الشُّورى: ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾، وتكلمنا عليها.
 - ثم ذكر قضيتيَّةً، وهي: (وَإِذَا اسْتَشَارَهُمْ) أي: ولي الأمر، وليس المقصود هنا النَّبي صلى الله عليه وسلم.
 - قال: (وَإِذَا اسْتَشَارَهُمْ، فَإِنْ يَبَيَّنَ لَهُ بَعْضُهُمْ مَا يَجِبُ اتِّبَاعُهُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ أَوْ إِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ، فَعَلَيْهِ اتِّبَاعُ ذَلِكَ)، ما معنى هذا؟
- معنى هذا: أنَّ الشُّورى لا تكون في ما فيه نصٌّ، ولا تكون في ما فيه حكم شرعيٌّ بَيِّنٌ، سواءً بالجلِّ أو بالحرمة، أو بالوجوب، أو بالمنع، فهذا لا مشاورة فيه، فما تجلَّى فيه الحكم الشرعي لا مشاورة فيه، إنَّما المشاورة كما

^٢ تقدم تخرجه في (1)

يقول أهل العلم: في ما في ميدانه الاجتهاد، وفي ما يقبل الاجتهاد، ولهذا قال: **(ولا طاعة لأحد في خلاف ذلك)** يعني: في خلاف ما أجمع عليه المسلمون، أو ما كان في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

- **(وإن كان عظيمًا في الدين أو الدنيا)** وإن كان المستشار عظيمًا ووجهًا وخبيرًا، كأن يكون خبيرًا اقتصاديًا، أو خبيرًا سياسيًا، أو خبيرًا اجتماعيًا، أو خبيرًا تربويًا، فلا يصادم الشرع برأيه، فيجب على المسلمين أن يكون عندهم العزة، ويكون عندهم القوة، بحيث لا يُقدَّم شيء على كلام الله وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم، وعلى حكم الله، وحكم رسوله صلى الله عليه وسلم أبدًا، مهما كان هذا المستشار مُعَظَّمًا، ومهما كان خبيرًا، ومهما كانت مكانته أو خبرته أو موقعه في الشأن الاقتصادي، أو الشأن السياسي، أو الشأن التربوي، أو الشأن الاجتماعي، أو الشأن التجاري، أو الشأن الحربي أو العسكري، كل هذا لا يجوز أبدًا أن يكون مصادمًا، أو مقابلًا لما تجلّى فيه الحكم، وجُزِمَ فيه بالحكم من كتاب الله، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

- قال: **(وإن كان أمرًا قد تنازع فيه المسلمون)** يعني: محلّ خلاف واجتهادٍ **(فينبغي أن يستخرج من كلّ منهم رأيه ووجه رأيه)** بمعنى إذا كان الأمر قبل الاجتهاد، فلا شك أنه يستخلص منهم آراءهم، ووجهة كلّ رأي، ولا شك أنه يُفترض في المستشارين أن يكونوا خبراء، وأن يكونوا أهل اختصاص، سواء كان في الشأن السياسي، أو الاقتصادي، أو التعليمي، أو التربوي، أو الحربي، أو العسكري، إلى آخره من متطلبات إدارة الدولة، أو شؤون الدولة، ولهذا قال: **(فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول)** [النساء: 59]، والآية الأخرى لا شك لو أوردها الشيخ أيضًا في هذا لكان مناسبًا، وهي قوله تعالى: **(لعلّمة الذين يستنبطونه منهم)** [النساء: 83].

{(وأولو الأمر صنفان: الأمراء والعلماء، وهم الذين إذا صلحوا صلح الناس، فأكثر ما يخاف على الناس ضررهما، وكان السلف يحذرون فتنتهما، فتنة المبتدع في دينه، والفاجر في دنياه، صاحب هوى قد أعماه هواه، وصاحب دنيا قد أغوته دنياه، فتنة الذين استمتعوا بخلاقهم كما استمتع الذين من قبلهم بخلاقهم، وفتنة الذين خاضوا من قبلهم، وكانوا يقولون: من نجا من فتنة أهل البدع، وفتنة ذي السلطان نجا.)}

فَعَلَى كُلِّ مِثْمَا أَنْ يَتَحَرَّى بِمَا يَقُولُهُ وَيَفْعَلُهُ طَاعَةَ اللَّهِ وَالرَّسُولِ، وَاتِّبَاعَ كِتَابِ اللَّهِ، وَسُنَّةَ رَسُولِهِ. وَمَتَى أُمُكِّنَ فِي الْحَوَادِثِ الْمُشْكَلَةِ مَعْرِفَةُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ كَانَ هُوَ الْوَاجِبُ، وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ ذَلِكَ لِضَيْقِ الْوَقْتِ أَوْ عَجْزِ الطَّالِبِ، أَوْ تَكَافُؤِ الْأَدِلَّةِ عِنْدَهُ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، فَلَهُ أَنْ يُقَلِّدَ مَنْ يَرْضَى عِلْمَهُ وَدِينَهُ. هَذَا أَقْوَى الْأَقْوَالِ. وَقَدْ قِيلَ: لَيْسَ لَهُ التَّقْلِيدُ بِكُلِّ حَالٍ، وَقِيلَ: لَهُ التَّقْلِيدُ بِكُلِّ حَالٍ، وَالْأَقْوَالُ الثَّلَاثَةُ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ. وَكَذَلِكَ مَا يُشْتَرَطُ فِي الْقَضَاةِ وَالْوُلَاةِ مِنَ الشُّرُوطِ يَجِبُ فِعْلُهُ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ، بَلْ وَسَائِرُ الْعِبَادَاتِ مِنَ الصَّلَاةِ وَالْجِهَادِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، كُلُّ ذَلِكَ وَاجِبٌ مَعَ الْقُدْرَةِ. فَأَمَّا مَعَ الْعَجْزِ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا. وَلِهَذَا أَمَرَ اللَّهُ الْمُصَلِّيَ أَنْ يَتَطَهَّرَ بِالْمَاءِ، فَإِنْ عَدِمَهُ، أَوْ خَافَ الضَّرَرَ بِاسْتِعْمَالِهِ لِشِدَّةِ الْبَرْدِ أَوْ لَجُورِ بَهْ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ،

تَيَمَّمَ الصَّعِيدَ الطَّيْبَ، فَمَسَحَ بِوَجْهِهِ وَيَدَيْهِ مِنْهُ. وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: «صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ».^٣

فَقَدْ أَوْجَبَ اللَّهُ تَعَالَى الصَّلَاةَ فِي الْوَقْتِ عَلَى أَيِّ حَالٍ أُمُكِنَ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ * فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَأَدْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 238، 239]، فَأَوْجَبَ اللَّهُ الصَّلَاةَ عَلَى الْأَمْنِ وَالْخَائِفِ، وَالصَّحِيحِ وَالْمَرِيضِ، وَالْغَنِيِّ وَالْفَقِيرِ، وَالْمُقِيمِ وَالْمُسَافِرِ، وَخَفَّفَهَا عَلَى الْمُسَافِرِ وَالْخَائِفِ وَالْمَرِيضِ، وَالْفَقِيرِ الَّذِي لَا يَجِدُ طَهْرًا، أَوْ لَا يَجِدُ مَيْسِرَةً، كَمَا جَاءَ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ.

وَأَسْقَطَ مَا يَعْجُزُ عَنْهُ الْعَبْدُ مِنْ وَاجِبَاتِهَا: مِنَ الطَّهَارَةِ وَاسْتِقْبَالِ الْكَعْبَةِ، وَقِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ، وَتَكْمِيلِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَالْقِيَامِ.

فَلَوْ انْكَسَرَتْ سَفِينَةُ قَوْمٍ، أَوْ سَلِمَتْ الْمُحَارِبُونَ ثِيَابَهُمْ، صَلَّوْا عُرَاءً بِحَسَبِ أَحْوَالِهِمْ، وَكَانَ إِمَامُهُمْ وَسَطُهُمْ؛ لِئَلَّا يَرَى الْبَاقُونَ عَوْرَتَهُ.

وَلَوْ اشْتَهَتْ عَلَيْهِمُ الْقِبْلَةُ، اجْتَهَدُوا فِي الْإِسْتِدْلَالِ عَلَيْهَا. فَلَوْ عَمِيَتْ الدَّلَائِلُ صَلَّوْا كَيْفَمَا أُمُكِنَتْ، كَمَا قَدْ رُوِيَ أَنَّهُمْ فَعَلُوا ذَلِكَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَكَذَلِكَ لَوْ حَبَسَ بِمَكَانٍ ضَيِّقٍ، أَوْ كَانَ حَالُ مَسَاوِرَةِ الْعَدُوِّ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَهَكَذَا الْجِهَادُ وَالْوَلَايَاتُ وَسَائِرُ أُمُورِ الدِّينِ، وَذَلِكَ كُلُّهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: 16]، وَفِي قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»^٤. كَمَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا حَرَّمَ الْمُطَاعِمَ الْخَبِيثَةَ قَالَ: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: 173]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: 78]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ﴾ [المائدة: 6]. فَلَمْ يُوجِبْ مَا لَا يُسْتَطَاعُ، وَلَمْ يُحَرِّمْ مَا يُضْطَرُّ إِلَيْهِ، إِذَا كَانَتْ الضَّرُورَةُ بِغَيْرِ مَعْصِيَةٍ مِنَ الْعَبْدِ}.

● قال -رحمه الله: (وَأُولُو الْأَمْرِ صِنْفَانِ: الْأُمَرَاءُ وَالْعُلَمَاءُ، وَهُمُ الَّذِينَ) طبعًا هو يتكلم عن الشُّورَى، (وَهُمُ الَّذِينَ إِذَا صَلَحُوا صَلَحَ النَّاسُ) طبعًا نحن نقرأ من النُّسخة المحقَّقة، ولعلَّ النُّسخة التي بين أيديكم التي عليها شرح شيخنا الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- فيها سقط إلى حدٍّ ما، فبعد قوله: (إِذَا صَلَحُوا صَلَحَ النَّاسُ) فيه سقط، وهو: (فَأَكْثَرُ مَا يُخَافُ عَلَى النَّاسِ ضَرَرُهُمَا) يعني: ضَرَرُ الْعُلَمَاءِ وَالْأُمَرَاءِ (وَكَانَ السَّلَفُ يَحْذَرُونَ فَتْنَتَهُمَا، فَتْنَةُ الْمُبْتَدِعِ فِي دِينِهِ) تتعلَّقُ بِالْعَالِمِ (وَالْفَاجِرِ فِي دُنْيَاهُ) تتعلَّقُ بِالسُّلْطَانِ، طبعًا ومن له مقام الولاية، بغضِّ النَّظَرِ عَنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ وَلِيِّ الْأَمْرِ الْعَامِّ، أَوْ نَوَابِهِ، أَوْ مِنْ ذَوِي السُّلْطَانِ.

● (فتنة المبتدع في دينه، وفتنة والفاجر في دنياه صاحب هوى قد أعماه هواه، وصاحب دنيا قد أغوته دنياه)، وعجيب استصحاب الشَّيْخِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ فِي سُورَةِ التَّوْبَةِ، (فتنة الذين استمتعوا بخلاقهم، كما استمتع الذين من قبلهم بخلاقهم) طبعًا كما ذكر الله المنافقين في سورة التوبة، قال: ﴿كَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ

^٣ البخاري (1050)

^٤ رواه البخاري ومسلم

كَانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا فَاسْتَمْتَعُوا بِخَلَاقِهِمْ فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِخَلَاقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِخَلَاقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا ﴿[التوبة: 69]﴾، فالشيخ استشهاده عجيب! فيقول: (فتنة الذين استمتعوا بخلاقهم، كما استمتع الذين من قبلهم بخلاقهم)، هذه تتعلق بفتنة السلطان، وفتنة الممتلكات والأشياء.

● (وفتنة الذين خاضوا) هذا يتعلق بالآراء، وفتنة المبتدعات.

فهما فتنان:

(١) فئة الذين استمتعوا بخلاقهم.

(٢) فتنة الذين خاضوا. وقد تكلم عنهما ابن القيم كلامًا جميلًا في بعض كتبه.

● والشيخ يقول -وهذا كله في النسخة المحققة: (وكانوا يقولون: مَنْ نجا من فتنة أهل البدع وفتنة ذي السلطان: نجا).

● المقصود أنَّ الأمراء والعلماء هم لاشك هم لهم القيادة، ولهم السيادة، ولاشك مأمورٌ باتباعهم، ولهذا حقهم أن يستشيروا، حتى تتسدد الأمور، ولهذا قال: (فَعَلَى كُلِّ مِنْهُمَا) يعني: العالم والسلطان. (أَنْ يَتَحَرَّى بِمَا يَقُولُهُ وَيَفْعَلُهُ طَاعَةً لِلَّهِ وَالرَّسُولِ، وَاتِّبَاعَ كِتَابِ اللَّهِ، وَسُنَّةَ رَسُولِهِ. وَمَتَى أُمُكِّنَ فِي الْحَوَادِثِ الْمُشْكِلَةِ مَعْرِفَةً مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ كَانَ هُوَ الْوَاجِبُ) إذا عُرف الحكم الشرعي ظاهرًا وبيِّنًا فلا يُتجاوز، وأما إذا كان اجتهاد؛ فهذا أشار إليه الشيخ ونَبَّه عليه؛ وهو أنَّ دائرة الشورى فيه واسعة.

● (وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ ذَلِكَ لِضَيْقِ الْوَقْتِ) يعني: إذا كانت القضية نازلة، وتحتاج إلى رأيٍ سريع، كأن تكون قضية عسكرية، أو قضية حربية، أو مريض تحت العلاج، إلى آخره؛ فقال: (وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ ذَلِكَ لِضَيْقِ الْوَقْتِ أَوْ عَجْزِ الطَّالِبِ) بمعنى ليس عنده مُكْنَةُ الاجتهاد؛ لأنَّ الوقت لا يسمح (أَوْ تَكَافُؤِ الْأَدِلَّةِ عِنْدَهُ) أيضًا قد يكون فعلًا ما تبين له أيهما أرجح وأيهما الأصح سواء في الرأي، أو حتى في ثبوت السُّنَّة مثلاً، أو وجه الدلالة. (أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، فَلَهُ أَنْ يَقْلِدَ) يعني له أن يُقْلِدَ من كان من أهل العلم المتقدمين، أو من أهل الاجتهاد ممن له رأي، فله أن يأخذ برأيه وتبرأ ذمته.

● (مَنْ يَرْتَضِي عِلْمَهُ وَدِينَهُ) قال: (هَذَا أَقْوَى الْأَقْوَالِ) بمعنى أنَّه لا يتوقف، حتى يبت في الموضوع.

● (وَقَدْ قِيلَ: لَيْسَ لَهُ التَّقْلِيدُ بِكُلِّ حَالٍ) لكن على كل حال الشيخ يقول: (له التقليد) وهذا حق؛ لأنَّ الوقت ضيق كما قال، ولا بد أن يبت في المسألة، وأن يأخذ فيها موقف.

● قال: (وَكَذَلِكَ مَا يُشْتَرَطُ) وهذه قضية دقيقة جدًا، وفهمها دقيق وواسع، في ما يتعلق بقوله ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾، قال: (مَا يُشْتَرَطُ فِي الْقَضَاةِ وَالْوَلَاةِ مِنَ الشَّرُوطِ يَجِبُ فِعْلُهُ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ) لاشك أنَّ العلماء المتقدمين قالوا: لا بد أن يكون القاضي مجتهدًا، وذكروا له صفات كالعدالة إلى آخره، هذا يتحقق قدر الإمكان، وإن فسد الزَّمان، أو ضعف التَّعليم؛ فلا يمكن أن يبقى النَّاسُ بدون قضاة، ولا يمكن أن يبقوا بدون أئمة، ولا يمكن أن يبقوا بدون ولادة؛ لأنَّ النَّاسَ لن يستقيموا إلا بهذا.

- ولهذا إذا لم يمكن أن يُؤتى بصفات الكمال، فيتق ولي الأمر الله ما استطاع، ويُعين مَنْ هم أقرب إلى الكمال، أو الأفضل، ولهذا قال: (وَكَذَلِكَ مَا يُشْتَرَطُ فِي الْقُضَاةِ وَالْوُلاَةِ مِنَ الشَّرُوطِ يَجِبُ فِعْلُهُ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ) . وكذلك حتى شروط العبادات كما هو معلوم، (مِنَ الصَّلَاةِ وَالْجِهَادِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، كُلُّ ذَلِكَ وَاجِبٌ مَعَ الْقُدْرَةِ. فَأَمَّا مَعَ الْعَجْزِ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَكْلِفُ نَفْسًا إِلَّا وَسْعَهَا. وَلِهَذَا أَمَرَ اللَّهُ الْمُصَلِّيَ أَنْ يَتَطَهَّرَ بِالمَاءِ، فَإِنْ عَدِمَهُ، أَوْ خَافَ الضَّرَرَ بِاسْتِعْمَالِهِ) بالتراب، وإن عديمه أيضًا حتى يصلي من غير ماء ولا تراب، كما هو معلوم.
- في الصلاة قال: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ * فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ [البقرة: 238، 239]، يعني تؤدّيها على قدر الصلاة، بل حتى صلاة الخوف هي العجيبة ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ﴾ [النساء: 102]، يعني تغيرت كثير من هيئات الصلاة، حتى القبلة، حتى الجماعة، حتى الرُّكُوع والسُّجُود، ثم قال بعد هذا: ﴿فَإِذَا اطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [النساء: 103]، فإذا تؤدّي الصلاة، ممّا يدلُّ على أهميتها، ويدلُّ أيضًا على سعة الشريعة، فتؤدّيها قدر الاستطاعة وقدر الإمكان.
- فقال: (فَأَوْجَبَ اللَّهُ الصَّلَاةَ عَلَى الْأَمِينِ وَالْخَائِفِ، وَالصَّحِيحِ وَالْمَرِيضِ، وَالْغَنِيِّ وَالْفَقِيرِ، وَالْمُقِيمِ وَالْمُسَافِرِ، وَخَفَّفَهَا عَلَى الْمُسَافِرِ وَالْخَائِفِ وَالْمَرِيضِ، وَالْفَقِيرِ الَّذِي لَا يَجِدُ طَهُورًا، أَوْ لَا يَجِدُ مَيْسِرَةً، كَمَا جَاءَ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ).
- وأسقط ما يعجز عنه العبد من واجباتها: من الطهارة واستقبال الكعبة، وقراءة الفاتحة، وتكميل الركوع والسجود والقيام).

ثم ذكر صورًا كاشتباه القبلة، أو عميت على الدلائل، أو لو حبس بمكان ضيق، أو كان حال مساورة العدو، فيجب عليهم أن يصلوا؛ وهكذا الجهاد، والولايات، كلها داخلة في قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: 16]، وكذلك أيضًا في المأكَل والمشارب، ففي حال السَّعة يأكل الحلال، ولكن إذا اضطر وجاءت الضرورة، ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ﴾ لكن قال: ﴿غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾ [البقرة: 173]، وهذا قيد مهم جدًّا؛ لأنَّ هذا يتعلّق بنية العبد، ففي حالة اضطراره عليه أن يتقي الله -عز وجل- ما استطاع، ولذلك قال: ﴿غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾ . وهذا يرجع إلى نية العبد، وإلى قوّة إيمانه وتقواه، وإلا تحل له الميتة، ويحل له ما حرّم عليه في حال السَّعة.

{(فصل: ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين بل لا تمام للدين والدنيا إلا بها. فإن بني آدم لا تتم مصلحتهم إلا بالاجتماع لحاجة بعضهم إلى بعض، تعاوننا وتناصروا، يتعاونون على جلب المنفعة، ويتناصرون لدفعه المضرة، إذ الواحد منهم لا يقدر وحده على جلب جميع منافعه، ودفع جميع مضاره، ولا بدّ لهم عند الاجتماع من رأي حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم: «إِذَا خَرَجَ ثَلَاثَةٌ فِي سَفَرٍ فَلْيُؤَمِّرُوا أَحَدَهُمْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ. وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو -رضي الله عنهما- أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لثَلَاثَةٍ يَكُونُونَ بِقَلَاةٍ مِنَ الْأَرْضِ إِلَّا أَمَرُوا عَلَيْهِمْ أَحَدَهُمْ». فَأَوْجَبَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَأْمِيرَ الْوَاحِدِ فِي الْاجْتِمَاعِ الْقَلِيلِ الْعَارِضِ فِي السَّفَرِ، تَنْبِيهَا بِذَلِكَ عَلَى سَائِرِ أَنْوَاعِ الْاجْتِمَاعِ، الَّتِي هِيَ أَكْثَرُ وَأَدْوَمُ، وَلَئِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْجَبَ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَلَا يَتِمُّ ذَلِكَ إِلَّا بِقُوَّةٍ وَإِمَارَةٍ. وَكَذَلِكَ سَائِرُ مَا أَوْجَبَهُ مِنَ الْجِهَادِ

وَالْعَدْلُ وَإِقَامَةُ الْحَجِّ وَالْجَمْعِ وَالْأَعْيَادِ وَنَصْرُ الْمَظْلُومِ. وَإِقَامَةُ الْحُدُودِ لَا تَتِمُّ إِلَّا بِالْقُوَّةِ وَالْإِمَارَةِ؛ وَلِهَذَا رُوِيَ: أَنَّ السُّلْطَانَ ظَلُّ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ، وَيُقَالُ "سِتُونُ سَنَةٍ مِنْ إِمَامٍ جَائِرٍ أَصْلَحَ مِنْ لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ بِإِسْلَامَانٍ". وَالتَّجَرِبَةُ تُبَيِّنُ ذَلِكَ.

فإن الوقت والمكان الذي يعدم فيه السلطان بموت أو قتل، ولم يقم غيره أو تجري فيه فتنة بين طائفتين، أو يخرج أهله عن حكم السلطان، كبعض أهل البوادي والقرى، يجري فيها من الفساد في الدين والدنيا، ويفقد فيه من مصالح الدنيا والدين ما لا يعلمه إلا الله}.

- هذا فصل في الولايات، بمعنى وجود الولايات، سواء كان الإمام الأعظم، أو نوابه، لأنَّ أمر النَّاسِ لا يستقيم إلا بهذا، ولهذا قال: **(ولاية أمر النَّاسِ مِنْ أَعْظَمِ وَاجِبَاتِ الدِّينِ)** وليس فقط سياسة الدُّنْيَا، وإنَّما من واجبات الدِّينِ، بمعنى: يأثم النَّاسُ إذا لم يكن لهم إمام، ويأثمون إذا لم يُرتَّبوا أمورهم بحيث يكون لهم رئيس على حسب فئاتهم وطوائفهم على ما سوف يأتي.
- ولهذا قال: **(بَلْ لَا تَمَامَ لِلدِّينِ وَالْدُنْيَا إِلَّا بِهَا)** يعني بالولاية، وهي أن يكون لهم رئيس يُطَاع، وأيضًا من المهم جدًّا وأرجو أن يتأمل هذا الإخوة المشاهدون والمشاهدات، ومن يتابعون هذه الكلمة: لا تستقيم حياة النَّاسِ إلا بإمامة، واعتقاد وجوب السَّمْعِ والطَّاعَةِ، فلا بد أن ينعقد قلبُ كُلِّ مُسْلِمٍ على وجوب السَّمْعِ والطَّاعَةِ، وإذا لم ينعقد وكان هناك اضطراب؛ فإنَّها لا تستقيم الأحوال، وشيخنا ابن عثيمين -رحمه الله- في شرحه على هذه الكلمة أتى بالعجب العجيب، وأنا أنصح بقراءة شرح الشيخ على هذه الكلام؛ لأنَّ الشَّيْخَ مُحَمَّدَ أدرك تصرفات بعض الشُّبَّابِ حقيقة، حتى لدرجة أنَّه نقل كلامًا لطيفًا، فيقول: "وإذا وجدت من ولاة الأمور شيئًا مخالفًا، فادع الله لهم؛ لأنَّ بصالحهم صلاح الأُمَّة، لكن تسمع بعض السُّفَهَاءِ، إذا قلنا: الله يصلح ولاة الأمور، أو الله يهديهم؛ قال: الله لا يصلحهم. هذا سفه، وهذا قَلَّةٌ فقه، وعدم معرفة! أنا أقول -وكما قال الشيخ هنا وقال العلماء: ينبغي أن ينعقد قلبك على السَّمْعِ والطَّاعَةِ، ديانة أنك تطيع ولي الأمر، طبعًا هذا لا يعني عصمة ولي الأمر، ولا يعني كماله، ولا يعني تمام استقامته، قد يكون فاسقًا، لكن طاعته لا بد منها.
- وذكر الشَّيْخُ أيضًا كلامًا جميلًا في ما يتعلق بالحقوق، يقول الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله-، وكلامه جميل جدًّا وفقهه، وكما قلت هو عاش فترة كان فيها بعض الشُّبَّابِ لهم توجهات غير فقهية، لا فقه مسألة ولا فقه واقع مع الأسف! فالشيخ أثار استشكالًا، فقال: "فإن قيل: إذا ظَلَمْنَا الإمام، فإنَّ ظُلْمَهُ معصيةٌ للخالق، فكيف نطيعه؟ فظلمه معصية، والسُّلْطَانُ لا يُطَاعُ في معصية الخالق، فلو نابذناه لأطعنا الله -وهذا كلام الذين لا يفقهون من الشُّبَّابِ- لأنَّنا لم نطعه في معصية الله".
- فالجواب من كلام الشَّيْخِ -رحمه الله- في فقهه: الذي يفعلها هو الظَّالِمُ، هو الذي انتقص حقوقنا أو نقص شيئًا من حقوقنا، وهو متسلِّط علينا، والحق لنا، فلنا أن نسقط هذا الحق طاعة للرَّسُولِ صلى الله عليه وسلم، فإسقاطنا لحقوقنا وعدم منابذة السلطان طاعته لله ولرسوله، وهذا هو الفقه، وحقنا أسقطناه ليس فقط لأنَّنا تنازلنا عن حقنا، لا، إنَّما أسقطناه طاعة لله ولرسوله وديانة، وليس معصية لله، لكن لو قال

لنا: اشربوا الخمر، هذا لا نطيعه، أما إذا انتقص من حقوقنا، فهو ظالمٌ وعاصٍ، ولكن نحن نطيعه طاعة لله -عز وجل- ولرسوله، ونتنازل عن حقنا طاعة لله ولرسوله، وأدوا الذي عليكم، واسألوا الله الذي لكم. فكلام الشيخ في هذا عجيب.

المقصود أن الأمة والجماعة والبلد لا تستغني أبداً عن الولاية، فهي من واجبات الدين، فلا قيام للدين ولا للدنيا إلا بها.

• ثم استطرد الشيخ وقال: (وَلَا بُدَّ لَهُمْ عِنْدَ الْاجْتِمَاعِ مِنْ رَأْسٍ) أي اجتماع، وهذه مهمة جداً، حتى في شئونكم الاجتماعية إلى آخره.

• (حَتَّى قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا خَرَجَ ثَلَاثَةٌ فِي سَفَرٍ فَلْيُؤَمِّرُوا أَحَدَهُمْ») كل هذا تنظيم.

• (وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو -رضي الله عنهما- أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:

«لَا يَحِلُّ لِثَلَاثَةٍ يَكُونُونَ بِفَلَاةٍ مِنَ الْأَرْضِ إِلَّا أَمَرُوا عَلَيْهِمْ أَحَدَهُمْ» . فَأَوْجَبَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَأْمِيرَ

الْوَاحِدِ فِي الْاجْتِمَاعِ الْقَلِيلِ الْعَارِضِ فِي السَّفَرِ، تنبهاً بذلك عَلَى سَائِرِ أَنْوَاعِ الْاجْتِمَاعِ) والغريب طبعاً

التأثير في السفر، كلا الروايتين في السفر، إذا خرجت في سفر أو كنت بفلاة، طبعاً إذا كنت في البلد أو في

القرية، فالإمارة لولي الأمر، فالإمارة لا تكون إلا في البرية، لأنك تحتاج إلى ترتيب أمورك، فتؤمر أحدكم بحيث

يرتب الأمور ويُطاع حينما يُؤمر طاعةً حقيقةً، حتى لو صار بينهم خلاف ومشاجرة يطيعونه، وتُرتب الأمور

بطريقة، وهي ما يسمى في الوقت الحاضر بالعمل المؤسسي.

• (فَأَوْجَبَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَأْمِيرَ الْوَاحِدِ فِي الْاجْتِمَاعِ الْقَلِيلِ الْعَارِضِ فِي السَّفَرِ، تنبهاً بذلك عَلَى سَائِرِ

أَنْوَاعِ الْاجْتِمَاعِ) وهذا صحيح، وأحسب أنه في آية النور: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا

كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ﴾ [النور: 62]، هذه أساسيات في ترتيب الاجتماع، وطاعة

رئيس الاجتماع، وأنهم لا يخرجون إلا باستئذان، وأنَّ رئيس الاجتماع له أن يأذن أو لا يأذن، ﴿فَأَذَنَ لِمَنْ شِئْتَ

مِنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [النور: 62] إلى آخره.

• ثم قال: (وَكَذَلِكَ سَائِرُ مَا أُوجِبَهُ مِنَ الْجِهَادِ وَالْعَدْلِ) كل هذا يحتاج إلى إمارة، (الْجِهَادِ وَالْعَدْلِ وَإِقَامَةِ

الْحَجِّ وَالْجُمُعِ وَالْأَعْيَادِ) تصوّروا لولم يكن فيه إمام، كيف يصلي النَّاسُ العيد؟ وكيف يعرفون رمضان؟

كيف يعرفون الأوقات؟ الإمام هو الذي يُنبّه، وهو الذي يأمر، وهو الذي يُطاع، وبه تنظيم الأمور، لولم يكن

فيه إمام حتى العيد يمكن أن لا يقام، ولا تعرف كيف يقام.

• (وَالْجُمُعِ وَالْأَعْيَادِ وَنَصْرِ الْمَظْلُومِ. وَإِقَامَةِ الْحُدُودِ لَا تَتِمُّ إِلَّا بِالْقُوَّةِ وَالْإِمَارَةِ: وَلِهَذَا رُوِيَ: أَنَّ السُّلْطَانَ ظَلُّ

اللَّهِ فِي الْأَرْضِ) قيل أنه أثر، أو أنه كلام بعض الحكماء، ولهذا في بعض مؤلفات الشيخ، قال: (قال بعض

العقلاء...)

• (ظَلُّ اللَّهِ) بمعنى: ظلُّ من الله في الأرض، مثل: بيت الله.

• (وَيُقَالُ "سِتُونَ سَنَةً مِنْ إِمَامٍ جَائِرٍ أَصْلَحَ مِنْ لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ بِلَا سُلْطَانٍ").

- ثم ذكر الشيخ قال: **(والتَّجْرِبَةُ)** هذا في النُّسخة المحقَّقة، والذي معه النُّسخة التي فيها شرح الشَّيخ، لا يوجد هذه الجزئية، وهي مهمَّة جدًّا، قال: **(والتَّجْرِبَةُ تُبَيِّنُ ذَلِكَ، فَإِنَّ الْوَقْتَ)** ، وهذه أرجو أن تتأمَّلوها، ولا سيما في أوضاع منطقتنا التي جرى في بعضها أنه انتقضوا على أئمتهم، وانتقضت أوضاعهم، وصار حالهم ما تلاحظونه، فقال الشَّيخ: **(فإن الوقت والمكان الذي يُعَدُّ فيه السلطان بموت أو قتل، ولم يَقم غيره أو تجري فيه فتنة بين طائفتين، أو يخرج أهله) خروجًا يعني تمرّدًا (عن حكم السلطان، كبعض أهل البوادي والقرى، يجري فيها من الفساد في الدين والدنيا، ويفقد فيه من مصالح الدنيا والدين ما لا يعلمه إلا الله).**

وهذا تجربة وحقيقة، فلا بد أن يوجد إمام حتى وإن كان ظالمًا، وإن كان مقصّرًا، وإن كان مقصّرًا في الطاعة، ومقصّرًا في بعض الأمور؛ لكن وجوده يجمع الناس، ويحفظ حقوقهم، ويحفظ الأمن، ويحفظ النُّفوس، ويحفظ الطُّرق، وتأمين السُّبل، وتُقام الجُمُوع والجماعات إلى آخره.

- ولعلي أعيد قراءتها لأهميّتها مرة أخرى: **(فإن الوقت والمكان الذي يُعَدُّ فيه السلطان) يُعَدُّ بمعنى: يُفقد (بموت أو قتل، ولم يَقم غيره) يقوم غيره مقامه (أو تجري فيه فتنة بين طائفتين) ما فيهم رئيس (أو يخرج أهله عن حكم السلطان) عن حكم السُّلطان يتمرّدون (كبعض أهل البوادي والقرى، يجري فيها من الفساد في الدين والدنيا، ويفقد فيه من مصالح الدنيا والدين ما لا يعلمه إلا الله).**

هذا كلام يُكتب بماء الذهب، وينبغي حقيقةً أن يتأمَّله المتأمِّل، بل هذا دلٌّ عليه الكتاب والسُّنة، وهو: أنَّ ولاية أمر النَّاس من أعظم واجبات الدِّين، بل لا تمام للدِّين والدُّنيا إلا بها، ولا تتمُّ مصالح النَّاس إلا بهذا، ومهما قيل في القدر في ولي الأمر، أو في السُّلطان أو نقصه، فلا شك أنَّ هذا ينبغي أن يُسدَّد وأن يُنصح إلى آخره.

- وأحب أن أقول كلمةً في المناصحة، وهي مهمة جدًّا، وقد قالها شيخنا الشيخ ابن عثيمين هنا، يقول: "المناصحة لولي الأمر فيها تأليفُ القلوبِ على وليِّ الأمر، وأن يُبتعد عن كل ما يُوجب التُّفرة عليه، والحدِّ والعداوة؛ لأنَّه ليس من النَّصيحة أن تُملأ قلوبُ النَّاسِ عليه حقْدًا وعداوةً، بل النَّصيحة أن تُملأ القلوبُ تأليفًا، وأن تعتذر عن ما يمكن الاعتذار عنه، وأما ملء القلوب على ولادة الأمور بما هم عليه من الخطأ، فهذا لا يزيد الأمر إلا شدَّةً، ولهذا نجد بعض النَّاس في غير بلادنا الذين أرادوا أن يُرغموا الدَّولة بالقوة على ما أرادوا؛ فحصل عكس ذلك، وحصل شيء عظيم، ولا حاجة لأن نضرب الأمثال لأنَّها واضحة، ولهذا إذا وجدت من ولادة الأمور شيئًا فادع الله لهم: لأنَّ بصلاحتهم صلاح الأُمَّة".

وصلَّى الله على نبيِّنا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.

